

موقع الزراعة العالمية في إطار
جولة أوروغواي والاتفاق المتوصل
إليه في الجوانب الزراعية .

مقدم عبيرات

قسم العلوم الاقتصادية
جامعة الأغواط

د/ طواهر محمد تهامي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

Résumé :

Le rôle du secteur agricole dans l'activité économique de la majorité des pays a fait de lui un des sujets épineux provoquant de grandes et longues discussions, notamment dans le cadre du commerce international. Au niveau de l'OMC, le round d'Uruguay dont l'agriculture est le sujet principal a abouti à des résultats qui ont des impacts très appréciables sur le secteur agricole dans les différents pays.

Cet article a pour objet de présenter la place réservée durant ce round au secteur agricole ainsi que les effets qui ont résulté sur l'agriculture mondiale.

الملخص :

يلعب القطاع الزراعي، في النشاط الاقتصادي لأغلب دول العالم، دورا أهله لأن يكون أحد المواضيع الشائكة التي دار حولها نقاش كبير خصوصا في إطار التجارة الدولية.

فعلى مستوى المنظمة الدولية، تعتبر جولة أوروغواي، التي شكل فيها موضوع الزراعة اسخن المواضيع، اهم الجولات التي عرفتها الجات و قد تأخرت - بسبب الزراعة- ثلاث سنوات عن موعد اختتامها، وقد توصلت الى نتائج كان لها تأثير بارز على القطاع الزراعي في مختلف دول العالم.

نحاول في هذا المقال أن نتناول المكانة المخصصة لهذا القطاع في جولة أوروغواي و نتائج هذه الجولة على الفلاحة العالمية.

مقدمة

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية كونه يساهم في تشغيل نسبة كبيرة من العاملين مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ويعتبر اتفاق الزراعة الذي تم التوصل إليه في ختام جولة أوروغواي من أهم الاتفاقات التي أسفرت عنها الجولة وأحد عناصر التوازن الرئيسية في نتائج الجولة، وقد شكل موضوع الزراعة عائقا في التوصل إلى إنهاء الجولة في الموعد المحدد نهاية عام 1990، واستمرت المفاوضات لثلاث سنوات إضافية نتيجة لتضارب مصالح الدول المشاركة في مجال تجارة السلع الزراعية ولحساسية هذا القطاع الذي أدخل مائدة المفاوضات لأول مرة منذ تاريخ جولات الجات (GATT) التجارية، ليس من جانب التخفيضات الجمركية، باعتبارها مجالا تقليديا للتفاوض، بل دمج هذا الموضوع إلى الموضوعات الأخرى التي شوهت تجارة السلع الزراعية.

وتجدر الإشارة إلى أن جولة أوروغواي شهدت مفاوضات ساخنة حول تجارة السلع الزراعية انتهت بالتوصل إلى الاتفاق الزراعي بهذه الجولة، وهو ما سنتناوله في هذه الدراسة الخاصة بموقع الزراعة في هذه الجولة كالتالي :

1- الخصائص التي تميز القطاع الزراعي

2- موقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة في جولة أوروغواي

3- العناصر الرئيسية لاتفاق الزراعة في جولة أوروغواي

1- الخصائص التي تميز القطاع الزراعي :

شكلت المفاوضات المتعلقة بالتجارة في السلع الزراعية إحدى الموضوعات الهامة التي تم إدراجها في جولة أوروغواي.

وترجع أهمية القطاع الزراعي في الدول الصناعية إلى الدعم الكبير الذي يحظى به هذا القطاع كذلك بعض الدول الفقيرة التي تعتمد عليها كمصدر جلب النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، إلى جانب ذلك فإن أهمية الزراعة ترجع إلى كونها تستوعب قطاعا عريضا من الطبقة العاملة، وبالتالي فاتخاذ أي قرار بشأنها من قبل السياسيين قد يؤدي إلى المساس بهذه الطبقة الواسعة من اليد العاملة، لذا حرصت العديد من الدول على حماية القطاع الزراعي من خلال مجموعة من البرامج المحلية لتقديم الدعم للقطاع

الزراعي، وسوف نحاول عرض الخصائص التي تميز القطاع الزراعي والتي تتمثل فيما يلي¹: - حدوث تقلبات في العرض في الأمد القصير.
- تدهور قطاع الزراعة في الأجل الطويل.

- حدوث تقلبات في العرض في الأمد القصير :

من أسباب حدوث تقلبات في العرض في الأمد القصير هيكل زراعة، حيث يحتوي القطاع الزراعي على مجموعة من المنتجين الصغار الذين يتخذون قراراتهم المستقلة بشأن توزيع الموارد استجابة للتغير في أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية، إلى جانب ذلك فقد يرجع تقلب العرض في الأمد القصير إلى الطبيعة البيولوجية للإنتاج الزراعي والذي يتأثر بفعل الظروف المناخية وطرق الري والعوامل الطبيعية كالفيضانات والجفاف ومدى تعرض الإنتاج للآفات الزراعية.

وفضلا عن تقلب العرض الناتج عن تقلب الإنتاج الزراعي في الأمد القصير، من المتوقع أن يؤثر على المخزون الغذائي ويؤدي إلى نتائج اقتصادية غير مرغوب فيها التي ترتبط بالتأثير على الأسعار والعائد الزراعي ودخل المزارعين التي تتحكم في درجتها مرونة الطلب السعرية².

- تدهور قطاع الزراعة في الأجل الطويل :

ترجع أسباب هذا التدهور إلى التنمية الاقتصادية وما صاحبها من تحقيق مستويات مرتفعة من المخرجات الزراعية باستخدام نفس مدخلات الموارد البشرية وما يتبع ذلك من ارتفاع الدخل التي يحول جزءا صغيرا منها الى الغذاء بسبب انخفاض المرونة الدخلية للطلب على المنتجات الزراعية والتي تكون أقل من الواحد.

و يشير قانون أنجل "Engels law" الذي يسلم بأن زيادة الدخل يصاحبها انخفاض النسبة المنفقة على الغذاء بالمقارنة بالنسب الأخرى التي تنفق على السلع والخدمات الأخرى، وهو ما يجعل الغذاء سلعة دنيا أو ذات أهمية منخفضة بالمفهوم الاقتصادي. ونتيجة للخصائص السالفة الذكر، إتجه الإنتاج الزراعي إلى الزيادة في الدول المتقدمة مع انخفاض الطلب على تلك المنتجات عالميا مما أدى إلى انخفاض أسعارها وبالتالي انخفاض دخول المزارعين، واتجاه قطاع الزراعة إلى التدهور. كذلك تظافر هذه العوامل مع تهديد المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التغير الهيكلي في المناطق الريفية والنفوذ

السياسي للمزارعين الأمر الذي تدخلت معه الحكومات بإتباع مجموعة من السياسات الزراعية المختلفة لدعم الزراعة³. ومنه يمكن القول بأن دورة أوروغواي واهتمامها بتحرير السلع الزراعية يرجع إلى العوامل التالية⁴

أ- الزيادة المذهلة في المبالغ المخصصة للإعانات في الدول الصناعية المتقدمة والتي وصلت إلى 300 مليار دولار سنويا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1980
ب- الاستمرار في نهج وسائل الحماية الزراعية خلال الثمانينات بشكل ملفت للنظر، والتي وصفت بأنها نوع من أنواع الحرب التجارية .

ج- تزايد درجة الخلاف بين الدول الأعضاء حول الكيفية التي تسير عليها التجارة الدولية الزراعية بشكل يخشى معه انتقال عدوى هذه الخلافات إلى القطاعات الأخرى.

2- مواقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة في جولة أوروغواي:

من الواضح جدا أن عدم إكمال الجولات السابقة لجولة أوروغواي أنها لم تستطيع إحراز أي تقدم في مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية، حيث أنه ولمدة سنة كاملة لم يتم تحقيق تحرير التجارة إلا في المنتجات الصناعية فقط⁵. إلا أنه في عام 1987 شرع في التفاوض بشأن قطاع الزراعة وظهرت أثناء المفاوضات أربعة مواقف رئيسية هي⁶:

أ - موقف الولايات المتحدة الأمريكية .

ب - موقف الاتحاد الأوروبي.

ج - موقف مجموعة كيرنز^(*).

د - موقف الدول الاسكندنافية و اليابان

أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

كان للولايات المتحدة الأمريكية دور بارز في التجارة الزراعية العالمية باعتبارها من الدول التي تحتل مكانة كبيرة في تصدير واستيراد الغذاء، ولهذا احتلت مكانة هامة في مفاوضات الزراعة في جولة أوروغواي والجولات السابقة للمفاوضات، وهو ما أدى إلى التعثر في الوصول إلى اتفاق الزراعة، حيث مارست ضغوطها في دورة كيندي (Kendy Round) من أجل الحفاظ على أسواق صادراتها الزراعية ومواجهة القيود التجارية التي تفرضها دول المجموعة الأوروبية⁷.

(*) تشمل مجموعة كيرنز 13 دولة هي (الأرجنتين، البرازيل، المجر، كندا، كولومبيا، شيلي، ماليزيا، إندونيسيا، أوروغواي، تايلاند، الفلبين، نيوزيلندا، أستراليا)

ومن الجانب الآخر رفضت دول المجموعة الأوروبية التنازل أو حتى الحد من سياستها الزراعية الحمائية واعتبرتها موضوع خارج المفاوضات ونتج عن ذلك أن المكاسب المتوصل إليها بشأن الزراعة محدودة⁸، بين دورتي كنيدي ودورة طوكيو، وسبب إصرار الولايات المتحدة هو تحسين ميزان مدفوعاتها الذي أستمع العجز فيه في نهاية الستينات نتيجة حرب الفيتنام⁹. وفي جولة طوكيو Round Tokyo (1973-1979) ونتيجة لما واجهته الولايات المتحدة الأمريكية بين دورتي كنيدي وطوكيو، أصرت على معاملة الزراعة بنفس الطريقة التي تعامل بها القطاعات الأخرى في المفاوضات، إلا أن دول المجموعة الأوروبية أصرت على مفاوضات منفصلة في الزراعة لأنها كانت غير راغبة في المساومة أو التخلي عن أي عنصر من سياستها الزراعية¹⁰.

وكل هذه الخلافات أدت إلى وقف المفاوضات في الزراعة في دورة طوكيو من 1973 حتى جويلية عام 1977، حيث تم استئناف المفاوضات بعد وصول الرئيس الأمريكي Jimmi Carter إلى السلطة وقبول طلب المجموعة الأوروبية بمفاوضات زراعية منفصلة، وخلال جولة أوروغواي قدمت USA مقترحات أكثر تحررا عرفت باسم الاختيار الصفري (Zero Option)، والتي ركزت على تقوية قواعد الجات، بتطبيق شامل لمبادئ التجارة العالمية الخاصة بالتحريم والتعددية على النظام التجاري الزراعي الدولي¹¹.

ب- موقف المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي):

كان الموقف الأوروبي أشد حساسية من الأمريكي، حيث أن هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر في مسيرة المجموعة حيث اتخذت فرنسا موقفا متشددا في مجال دعم منتجاتها الزراعية وعدم إلغاؤها، كونها تواجه ضغوطا داخلية من قبل المزارعين، الذين يطالبون بعدم تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق دعم الصادرات من الحبوب. ويؤيد فرنسا في موقفها كل من إسبانيا و بلجيكا وإيرلندا، في أنه يجب اتخاذ إجراءات مماثلة في مواجهة الصادرات الأمريكية، بينما ترى كل من بريطانيا وألمانيا أنه يجب التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف عن طريق مواصلة التفاوض بشأن قطاع الزراعة¹²

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الأوروبي ركز على حماية القطاع الزراعي وعلى استقرار أسعار الحبوب والسكر ومنتجات الألبان مخالفا بذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

ج-موقف مجموعة كيرنز:

كان لمجموعة كيرنز هي الأخرى موقف مماثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طالبت بإجراء تخفيضات في الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للقطاع الزراعي بها وعلى عدة مراحل حتى عام 2000، وأن يكون دعم الصادرات مصحوبا بخفض دعم الأسعار داخليا مع العمل على تقليص الحواجز أمام واردات تلك الدول من المحاصيل والمنتجات الزراعية¹³. وتجدر الإشارة إلى أن المواقف التي اتخذتها المجموعة الأوروبية أدت إلى زيادة نصيبها من صادرات المحاصيل والمنتجات الزراعية خلال الفترة (1970-1988) من 24% إلى 36% من إجمالي الصادرات العالمية والمنتجات وقد كان ذلك على حساب صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة كيرنز التي انخفضت إلى 38% من إجمالي الصادرات العالمية من المحاصيل الزراعية¹⁴.

د- موقف الدول الاسكندنافية واليابان:

كان الموقف التي اتخذته الدول الاسكندنافية واليابان إضافة إلى سويسرا موقفا نوعا ما متميزا، حيث نادى إلى تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 30% عن مستواها عام 1986، وذلك خلال فترة عشرة سنوات¹⁵، باعتباره سوف يؤدي إلى خفض الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية، كذلك عرض المقترح الياباني دعم فكرة المقياس الكلي للدعم . غير أنه مع تباين المواقف واحتدام الخلافات خاصة بين المجموعة الأوروبية و USA لم يؤد الاجتماع إلى أي اتفاق، وبقيت المفاوضات مفتوحة، إلى أن جاء اجتماع مراجعة نصف المدة، الذي انعقد على المستوى الوزاري في مدينة مونتريال الكندية من 5 إلى 8 ديسمبر 1988، والذي سمي بلجنة المفاوضات التجارية وبهدف الإسراع في المفاوضات وتحقيق نتائج ترضي جميع الأطراف. أما اقتراح اجتماع مونتريال فقد جاء من الولايات المتحدة كحل سريع للاقتراح الصفري الذي تم تقديمه من قبل، في مجال الزراعة إلى جانب رفض أي مقترح آخر من شأنه أن يعيق الوصول إلى هذا الاختيار¹⁶. بالرغم من حضور جميع الدول الأعضاء، إلا أن الخلافات بقيت مستمرة بين الأطراف الثلاثة نتيجة لتمسك USA بموقفها، في حين قدمت المجموعة الأوروبية مقترحا يقضي بتجميد مستويات الدعم وتخفيضها بصفة تدريجية بنسب قليلة، مما أدى إلى عقد اجتماع آخر في جنيف في أبريل 1989 بغية التوصل إلى صيغة يتفق بشأنها الجميع و تتلخص مقترحات مختلف الأطراف في الجدول التالي:¹⁷

جدول يوضح المقترحات الرسمية في ديسمبر 1990

مجال التخفيضات	مقترح أمريكا	مقترح دول السوق الأوروبية المشتركة	مقترح اليابان	مقترح هيلستروم*
الدعم الداخلي	75% (2000/90)	30% (96-86)	30% (96-86)	30% (95-90)
قيود الاستيراد	75% (1990-2000)	تقديم مشروط للتعريفات ولا تعهد منفصل للسماح بإعادة التوازن	لا فتح لأسواق الأرز	30% (95-90) 5% نفاذ إجباري كحد أدنى
دعم الصادرات	90% (2000-90)	لا توجد تنازلات	إلغاء شكلي	30% (1995-90)

المصدر : سامي فهمي: مرجع سبق ذكره، ص 108.

(* هيلستروم : هو وزير الزراعة السويدي .

من خلال المقترحات الواردة في الجدول لم يتم الاتفاق عليها، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها وأيدتها مجموعة الكيرنز، في حين عارضت المجموعة الأوروبية مقترح الولايات المتحدة الأمريكية وأيدتها في ذلك اليابان، ونتيجة لذلك أعلن "كارلاهيلز" الممثل التجاري العام للولايات المتحدة الأمريكية أمام الصحافة انهيار مفاوضات جولة أوروغواي، وحذرت من عواقب هذا الفشل وما يؤديه من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي وازدياد معدلات البطالة وارتفاع الأسعار¹⁸.

ويرجع رفض المجموعة الأوروبية لهذه المقترحات (مقترح الولايات المتحدة، ومقترح هيلستروم) وتمسكها بسياسة الحماية، وعدم استعدادها لتقديم تنازلات، إلى أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لها، حيث يعيش من الزراعة 8 % من سكان المجتمع الأوروبي (11 مليون مزارع أوروبي¹⁹ . بالمقارنة بـ 3 % فقط في الولايات المتحدة الأمريكية و(2مليون مزارع)

كذلك من جهة أخرى فإن السياسة الزراعية الأوروبية تعطي اهتماما بالغا للأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، فضلا عن ضعف المنافسة لبعض المنتجات الزراعية الأوروبية (مثل القمح في فرنسا)²⁰.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفاوضات الزراعة هي التي أدت إلى انهيار المفاوضات ككل على الرغم من أنها لا تمثل إلا موضوع واحد فقط من مجموعة التفاوض المدرجة، وعلى الرغم من أن التجارة الزراعية لا تمثل سوى 10 % فقط من

التجارة العالمية ولا تتجاوز 4 % من الناتج المحلي الإجمالي بمعظم الدول الصناعية الرئيسية وأقل من 2 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، ومن الجهود التي عملت على اختراق حاجز المفاوضات قدم السيد "أرثر دنكل" مدير عام الجات مسودة شاملة للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الزراعة في جولة أورغواي عام 1991²¹. حيث حاولت هذه المسودة تقريب وجهات النظر وقد عملت على إنهاء الخلاف بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، وذلك بالتوصل إلى اتفاق والذي يتضمن تخفيض 36 % من نفقات الميزانية لدعم الصادرات مع خفض 24 % من حجم الصادرات المدعومة وبخفيض الدعم المحلي بنسبة 20 % من متوسط الدعم في الفترة (1986-1988)، مع سريان التخفيض على الفترة (1993-1999) إلى جانب تطبيق أسلوب التعريف مع تخفيضها بنسبة 36 % في الفترة (1993-1999) إضافة إلى التخفيض على أي منتج لوحده بما يقل عن 15 %.

ولقد تم انتقاد هذا المقترح من قبل المجموعة الأوروبية لتجاهل الطلب الأوروبي المتعلق بإعادة التوازن والمدفوعات التعويضية المقترحة للمزارعين في الصندوق الأخضر المتعلق بعدم تشوه الدعم وعلى الرغم من هذه الانتقادات تم اعتبار توصيات دنكل (Dunkel) على أنها أساس المفاوضات²². وفي نهاية المطاف وقبل انتهاء جولة أورغواي تم صياغة هذه المقترحات وتم التوصل إلى حل وسط لمشكلة الصادرات الزراعية من خلال اتفاق سمي اتفاق بليرهاوس وذلك في نوفمبر 1993، والذي كان أساس الاتفاق الزراعي²³. وسنحاول عرض هذا الإتفاق فيما يلي :

3- العناصر الرئيسية لاتفاق الزراعة في جولة أورغواي :

من خلال ما سبق فإنه تم التوصل إلى اتفاق الزراعة في جولة أورغواي بانتهائها بصعوبة كبيرة بسبب الخلافات القائمة بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية حيث تضمن الاتفاق قيام دول المجموعة بخفض الدعم الذي تقدمه لقطاع الزراعة لأقل من المستويات التي حددتها اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الأوروبية، ويمكن عرض العناصر الأساسية لاتفاق الزراعة في جولة أورغواي فيما يلي:

أ - النفاذ (الوصول) إلى الأسواق²⁴:

تم الاتفاق على ربط الرسوم الجمركية (تثبيتها وعدم زيادة الفئات التي تحدها كل دولة) وتخفيض هذه الرسوم بنسب محددة على مدى فترة زمنية معينة، ويرتبط بذلك تحويل كافة القيود والإجراءات غير الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتها من السلع الزراعية في إطار السياسات الحمائية إلى رسوم جمركية محددة تخضع للربط

والتخفيضات، شأنها في ذلك شأن الرسوم الجمركية العادية، ومن أمثلة هذه القيود غير الجمركية نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، الرسوم المتغيرة على الواردات، حظر الاستيراد، الحصص الموسمية، الحد الأدنى للأسعار.

وفيما يلي إجراءات تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية

كالتالي:

* - **الدول المتقدمة** : تلتزم هذه الدول بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 36 % على وارداتها من الرسوم التي كانت مفروضة في عام 1986 على ألا تقل نسبة التخفيض على أي سلعة عن 15 % ويتم التخفيض بأقساط متساوية على مدة ستة سنوات (1995-2000 أي بواقع 6 % سنويا ويحقق هذا الالتزام الذي يسري أيضا على القيود غير الجمركية التي يتم تحويلها إلى رسوم جمركية مربوطة بفرض نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق تلك الدول المتقدمة من السلع الزراعية، كما أن ربط الرسوم الجمركية في أسواق تلك الدول يحقق عنصر الوضوح أمام مصدري السلع الزراعية وعدم التخوف من احتمالات زيادة الرسوم الجمركية أو العودة إلى سياسة الحماية بفرض قيود غير جمركية على هذه الصادرات عند دخولها إلى أسواق الدول المتقدمة، وبكفي أن الإستثناءات الممنوحة لبعض الدول المتقدمة بفرض قيود كمية على وارداتها (الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للقطن والسكر والفول السوداني، وسويسرا بالنسبة للخضراوات والفاكهة ومنتجات الألبان). حيث يتم إلغائها بموجب التحول إلى رسوم جمركية محددة²⁵.

* - **الدول النامية** :

تلتزم الدول النامية هي الأخرى بتخفيض الرسوم الجمركية المربوطة على وارداتها التي كانت مفروضة في عام 1986 بنسبة 24 % على مدى 10 سنوات (1995-2000) أي بواقع 2,4 % سنويا وبالنسبة للسلع المفروض عليها رسوم جمركية غير مربوطة فإنه من حق الدول النامية ربط الرسوم الجمركية عند المستويات التي تحددها وبما يحقق الحماية لمنتجاتها وإنتاجها الزراعي من المنافسة غير العادلة من الواردات من الدول الأخرى، كذلك بالنسبة لتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية مربوطة، حيث يتطلب تحديد المعادل للرسم الجمركي بما يحقق الحماية للإنتاج المحلي الزراعي خاصة وأن القيود غير الجمركية غالبا ما تفرض على السلع الحساسة التي لها مثل من الإنتاج المحلي الزراعي²⁶.

بالإضافة إلى ما تم عرضه، فقد ألقى الاتفاق الدول الأقل نمواً أي تلك التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ألف دولار سنوياً²⁷، من إجراء أي تخفيض في التعريفات الجمركية، وتجدر الإشارة إلى أنه وردت على موضوع النفاذ إلى الأسواق مجموعة من الاستثناءات تسمح بوجود قيود غير تعريفية (كمية) وتتمثل في الآتي²⁸ :

* إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من 3 % من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس (1986-1998).

* إذا لم يتمتع أي منتج بدعم التصدير منذ بداية فترة الأساس المذكورة أعلاه
* المنتجات التي تخضع إلى اعتبارات غير تجارية أي الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي
* إذا كان المنتج يخضع إلى قيود على الإنتاج شريطة أن تكون هذه القيود على

المنتجات الزراعية المجهزة أو المصنفة

* إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل 4 % من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي للسلعة في فترة الأساس على الاستهلاك إلى 8 % من متوسط الاستهلاك السنوي خلال ست سنوات²⁹.

* إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية، حيث تم السماح باستمرار تقييد هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (10 سنوات)، وفي هذا الشأن وللوصول إلى الأسواق نجد أن هناك العديد من الأمور التي تتطلب فيها تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية.³⁰

وما يلاحظ هنا هو أنه عند إجراء عملية التحويل سنجد أمامنا نفس الحماية حيث أن القيود غير التعريفية تمثل حوالي 300 % إلى 500 %، لهذا أطلق البعض على هذه العملية أسم التحويل القدر للقيود غير التعريفية بمعنى أن عملية التحويل قد تؤدي في الواقع إلى مستوى حماية أعلى مما كان عليه قبل التحويل، وبطبيعة الحال فإن تخفيض مثل هذه التعريفات بنسبة 36 % خلال ستة سنوات كما هو الحال لدى الدول المتقدمة قد يكون له أثر واضح في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية من الدول النامية أو حتى من الدول المتقدمة الأخرى.³¹

ومن جانب آخر فإن الدول تلتزم بمفهوم الحد الأدنى من التزامات الوصول للأسواق، حيث يهدف هذا المفهوم إلى الحفاظ على مستويات الوصول للأسواق التي كانت قائمة، ومن ثمة فإنه من المتوقع أن تلجأ العديد من الدول إلى الالتزام بذلك الحد الأدنى

والمقدر بـ 3 % من مجموع الاستهلاك المحلي للسلعة وتزداد هذه النسبة إلى 5 % في خلال ستة سنوات للدول المتقدمة وعشرة سنوات للدول النامية والالتزام بالحد الأدنى يكون محاولة لدعم الوصول إلى الأسواق .

2- تخفيض الدعم المباشر للإنتاج :

جاء في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في المادة "6" من الباب الرابع من الاتفاقية بتطبيق الالتزامات الخاصة بتخفيض الدعم المحلي في كل بلد من البلدان الأعضاء التي يضمها الباب الرابع من الجدول الخاص به على كافة إجراءات الدعم المحلي المتخذ فيه لصالح المنتجين الزراعيين باستثناء الإجراءات المحلية غير الملزمة بالتخفيض وفق المعايير المحددة في المادة³². وقد فسرت المادة السادسة على أساس خفض الدعم بصورة مباشرة من موارد أو دعم لأسعار المنتجات الزراعية حيث بلغ التخفيض 20 % من مستويات الدعم خلال الفترة (86-1988) ويكون ذلك مقاسا بالمقياس الإجمالي للدعم (aggregate mesure of support) والذي يعبر عن حاصل جمع كامل أنواع الدعم المحلي المقدم للمنتجين الزراعيين على كافة المنتجات الزراعية ككل، وليس كل منتج لوحده ومن هنا يمكن الوصول إلى النسبة المطلوبة بإحداث تخفيض كبير في الدعم الموجه للسلع غير المهمة وإجراء تخفيض طفيف للدعم الموجه للسلع ذات الأهمية الخاصة، أما بالنسبة للدول النامية فتلتزم بتخفيض الدعم بنسبة 13,3 %، وقد منح الاتفاق مدة زمنية للدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاق بلغت 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و10 سنوات للدول النامية، كما أعفى هذا الاتفاق الدول الأقل نموا من إجراء أي تخفيض³³.

* الإستثناءات الواردة على اتفاق دعم الإنتاج³⁴ :

حسب ما جاء في المادة "6" من الباب الرابع للاتفاقية، لا يلتزم البلد العضو بتضمين ولا تخفيض في حساب مجموع الحجم الإجمالي للدعم الخاص به³⁵:

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين والذي يلزم إدخاله في حساب مجموع الحجم الكلي للدعم الخاص بذلك البلد العضو، حين لا يزيد عن 5 % من القيمة الكلية لإنتاج ذلك البلد العضو من أحد المنتجات الزراعية الأساسية خلال السنة المعنية
- الدعم المحلي غير المتعلق بمنتج معين والذي يلزم خلافا إدخاله في حساب مجموع الحجم الإجمالي الجاري للدعم الخاص بذلك البلد العضو، حين لا يزيد ذلك الدعم على 5 % من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي لذلك البلد العضو المعني.

أما فيما يتعلق بالبلدان النامية الأعضاء يكون الحد الأدنى للنسبة المئوية التي يعمل بها وبموجب هذه الفترة 10 % غير انه :³⁶

- لا يجوز إخضاع المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد الأدنى من الإنتاج للالتزام بتخفيض الدعم المحلي إذا:

*- كانت هذه المدفوعات مرتبطة بمساحة إنتاج ثابت.

*- إذا دفعت على أساس 85 % أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي

*- إذا كانت مدفوعات المواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية³⁷.

ومن خلال ما جاء في هذا الجزء من الاتفاق فالدول النامية حصلت على فترة أكبر للدخول في هذا الاتفاق إلى جانب استفادتها من بعض الاستثناءات والتي ذكرت سالف.

3- تخفيض دعم تصدير السلع الزراعية³⁸:

كما ورد في المادتين "8" و"9" من الباب الخامس من الاتفاقية، يلتزم كل البلدان الأعضاء بعدم تقديم دعم لتصدير السلع الزراعية، وما يلاحظ هنا هو أن هناك أنواع عديدة من دعم الصادرات التي تخضع للتخفيض³⁹ و المسماة بالمنافسة على التصدير، حيث تخضع نصوص اتفاقية جات 1994 الأنواع التالية من الدعم المالي للصادرات بالالتزامات بالتخفيض :

- تقديم الحكومات أو هيئاتها دعماً مالياً مباشراً، بما في ذلك الدعم العيني، للشركة أو الصناعة، أو منتجي أحد المنتجات الزراعية أو التعاونية أو جمعية أخرى من جمعيات هؤلاء المنتجين أو هيئة تسويق إذا تعلق الأمر بالأداء التصديري.

- البيع أو التخلص من أجل التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات بسعر أقل من السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسواق المحلية.

- المدفوعات لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير حكومية، سواء تعلق ذلك بخصم القيمة من الحساب العام أم لا بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعني أو منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر بحيث يتم مايلي :

*- تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الزراعية (خلاف خدمات ترويج الصادرات و الخدمات) الاستشارية المتاحة على نطاق واسع، كما في ذلك تكاليف النقل و الشحن الدوليين.

موقع الزراعة العالمية في اطار جولة اوروقواي مجلة العلوم الإنسانية

*- رسوم النقل و الشحن الداخليين على شحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية .

*- دعم المنتجات الزراعية ماليًا والمرهون إدخالها في المنتجات مصدرة. أما فيما يتعلق بتخصيص قيمة و كمية الصادرات المدعومة من السلع الزراعية فيتم الالتزام بتخفيض الدعم النقدي لتصدير السلع الزراعية كما يلي:

* بالنسبة للدول المتقدمة⁴⁰ :

يتم تخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة 36 % من متوسط الفترة (86 - 90) أو متوسط الفترة (91 - 92) أيها أعلى، على مدى ستة سنوات اعتباراً من عام 95، كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21 %** من متوسط كمية الصادرات المدعومة خلال الفترة (86-90) أو متوسط الفترة (91 - 92) أيهما أعلى، وذلك خلال ستة سنوات ويتم ذلك على أقساط سنوية، أي بمعدل 3,5 % سنويا .

* بالنسبة للدول النامية :

تلتزم الدول النامية بتخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة 24 % وكمية الصادرات المدعومة بواقع 14% من متوسط قيمة الدعم من الفترة (86-90)، أو متوسط الفترة (91-92) أيهما أعلى وذلك خلال عشرة سنوات على أقساط سنوية، بمعدل 1,4%. أما فيما يتعلق بالدول الأقل نمواً، فإن الاتفاق سمح بدعم صادراتها و كذلك بدعم مدخلات الإنتاج.

4 - تحقيق عملية تناسق بين إجراءات الوقاية الصحية و سلامة النبات⁴¹ .

يتم تحقيق عملية التناسق بين إجراءات الوقاية الصحية و سلامة النبات التي تتخذها الدول المختلفة لتوفير الحماية لإنتاجها المحلي وتستخدمها كوسيلة للحد من وارداتها من الخارج بما يضمن في النهاية عدم استخدام هذه الإجراءات كقيود على التجارة الدولية للسلع الزراعية و أن تكون مبنية على أسس علمية متفق عليها و بشرط أن لا يكون تطبيق هذه الإجراءات بشكل تعسفي أو فيها تمييز دون مبرر بين دولة و أخرى، كما يجب أن تكون الإجراءات قائمة على أساس معايير و توصيات دولية بقدر الإمكان أو لها مبررات علمية .

5-الوضعية الخاصة للدول المستوردة للغذاء:

نصت المادة (12) من الباب العاشر للاتفاقية على التزام الدول المتقدمة على اتخاذ إجراءات من شأنها التخفيض من الصعوبات التي تواجه الدول النامية المستوردة للغذاء عند تمويل وارداتها من السلع الغذائية وذلك خلال فترة السماح المقررة لتنفيذ الاتفاق⁴².

ولقد تضمن الاتفاق المتوصل إليه نتيجة جهود الدول النامية في المفاوضات ما يلي:

- الاعتراف بأن هذه الدول قد تعاني آثار سلبية من حيث توفر إمدادات خاصة من المواد الغذائية من مصادر خارجية بشروط معقولة بما في ذلك صعوبات في تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية للمواد الغذائية الأساسية ولضمان عدم التأثير بنتائج جولة أوروغواي سلباً على توافر المساعدات الغذائية بمستويات كافية .
- مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة) لوضع مستويات مساعدة غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح (10 سنوات).
- رسم توجيهات لضمات توفير المواد الغذائية الأساسية بنسب كبيرة في شكل منح لا ترد، أو شكل مبيعات بشروط ميسرة
- توجيه اهتمام كامل لمطالب الدول النامية للحصول على مساعدات مالية وفنية لتحسين إنتاجها الزراعي والبنية الأساسية الزراعية.
- ضمان أحكام مناسبة للمعاملة التفضيلية من جانب الدول المتقدمة للدول النامية المستوردة للغذاء إذا تعلق الأمر بإتمام تصدير السلع الزراعية، فيما يخص، فترات السداد، فترات السماح، سعر الفائدة)
- أما بالنسبة للواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية فقد نص الاتفاق على عدم الربط بينها وبين المساعدات الغذائية، كما تضمن القرار أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء في الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية سواء في إطار التسهيلات التي تمنحها مالياً أو التسهيلات التي قد تنشأ مستقبلاً في إطار برامج المساعدة، وذلك لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية .

الخلاصة :

تعتبر جولة أوروغواي من أهم الجولات التي عرفتها الجات، حيث دامت فترة طويلة من المفاوضات وهذا نظراً لكونها جرت في ظروف ونزاعات اقتصادية ساخنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية كادت أن تؤدي إلى طريق مسدود . وبالرغم من العدد الهائل من الموضوعات التي طرحت على مائدة المفاوضات في جولة أوروغواي فإن أغلبها تم الاتفاق عليها باستثناء قطاع الزراعة الذي كاد أن يكبح

مفاوضات جولة أوروقواي بسبب الخلاف القائم حول مسألة الدعم بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية، حيث أصرت هذه الأخيرة على موافقها فيما يخص الدعم الذي تقدمه لفلاحاتها، وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى حل وسط لمشكلة الصادرات الزراعية من خلال اتفاق سمي باتفاق "بليرهاوس" في نوفمبر 1993.

وما يلاحظ في هذه الجولة أن التجارة في المنتجات الزراعية شكلت أحد أهم الموضوعات التي دارت حولها المفاوضات وذلك نظرا لأهمية القطاع الزراعي بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وقد حسمت هذه الجولة قضايا هامة جدا كالوصول إلى الأسواق، دعم الإنتاج الزراعي، إجراءات الوقاية الصحية وسلامة النباتات.

ففي مجال الوصول إلى الأسواق تم الاتفاق على تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية مفروضة على السلع الزراعية، كما تم الاتفاق بشأن القطاع الزراعي إلى تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 36% بالنسبة للدول المتقدمة و 24% بالنسبة للدول النامية، مع إعطاء فترة سماح قدرها 6 سنوات للدول المتقدمة و عشر سنوات للدول النامية، أما فيما يتعلق بدعم الإنتاج فقد تم الاتفاق على تخفيض الدعم بنسبة 20% من مستويات الدعم خلال الفترة (86-88)، أما الدول النامية فتلتزم بتخفيض قدره 13,3% ويكون ذلك خلال نفس فترة السماح للدول المتقدمة، فكان الالتزام المتفق عليه هو أن تخفض الدول المتقدمة الدعم للصادرات بنسبة 36% من متوسط قيمة الفترة (86-90) أو متوسط الفترة (91-92) أيهما أعلى، أما الدول النامية فتلتزم بتخفيض قدره 24% من متوسط قيمة الدعم للفترة (86-90) أو متوسط الفترة (91-92) أيهما أعلى.

كذلك إلى جانب ما سبق ذكره، فإن الاتفاق الزراعي تضمن إجراءات الوقاية الصحية والنباتية، حيث سمح الاتفاق للدول باتخاذ وسائل تسمح لها بحماية صحة الإنسان والنبات والحيوان. ولعل ما تم التوصل إليه في هذه الجولة هو إنشاء منظمة التجارة العالمية عوضا عن الجات لتصبح الضلع الثالث من مثلث مؤسسات النظام الدولي بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تتولى المنظمة متابعة وإدارة الاتفاقيات التجارية الدولية المتعددة الأطراف التي تم التوصل إليها في إطار الجات، وتسوية النزاعات.

الهوامش

- ¹ - سامح فهمي: الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 1998، ص 103-104 .
- ² - المرجع السابق: ص 103
- ³ - محمد عبد الواحد : النظام التجاري العالمي بين الجات واتفاقية جولة أوروغواي، المؤتمر العالمي الرابع، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر، القاهرة، 15 و 16 ماي 1995، ص104.
- ⁴ - أنظر كل من: - المرجع السابق ص104.
- تهايمي محمد أبو القاسم : تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وأثارها على الاقتصاد المصري، المؤتمر العالمي الرابع، النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر، كلية التجارة، جامعة حلوان، 15 و 16 ماي 1995، ص ص 44-45.
- ⁵ - سامح فهمي : مرجع سابق ص 104 - 105.
- ⁶ - أنظر نفس المرجع السابق.
- ⁷ - م/ع الواحد: ، مرجع سابق، ص 104.
- ⁸ - أنظر كل من: المرجع السابق.
- Guyomard H. et autres :« La reforme de la pac et les négociations du GATT: un pas nécessaire pour compromis minimal ? », économie et statistique N° 245-255, p44
- ⁹ - Grimwade N: International trade policy, a contemporary analysis, by Routledge, 1996, p 19 .
- ¹⁰ - أنظر سامي فهمي: مرجع سابق، ص105 - م. عبد الواحد: مرجع سابق، ص 104
- ¹¹ - أنظر : محمد عبد الواحد: مرجع سابق، ص 104.
- ¹² - أنظر كل من: نبيل حشاد : الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إحيي مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ط3، ص 109
- ¹³ - أنظر كل من : - سامي فهمي : المرجع السابق، ص ص، 106 - 107.
- Charvet J.P: la guerre du blé, Paris, economica, 1998, PP251/252
- ¹⁴ - أنظر كل من: نبيل حشاد : مرجع سابق، ص 110 - 63 Op.cit, Charvet J.P:
- ¹⁵ - نبيل حشاد : المرجع السابق، ص 110
- 16 -Low.P : Trading free the GATT and us trade policy, Twteth century fund book, 1993, P215 .

- ¹⁷- أنظر كل من: محمد عبد الواحد : المرجع السابق، ص 104 و ص105
- Delrome H:«Le volet agricole de l'Uruguay round, une nouvelle regulation mondiale » Economie rurale N 218, 1993, P6
- 18 - Delrome H :Op.cit, P7
- ¹⁹ -أنظر سامي فهمي : مرجع سابق، ص 109.
- ²⁰ -أنظر كل من:- المرجع السابق. - نبيل حشاد : مرجع سابق، ص 109.
- ²¹ - سامي فهمي : مرجع سابق، ص 110
- ²² - أنظر : المرجع السابق.
- ²³ - نبيل حشاد : مرجع سابق، ص 110.
- ²⁴ -أنظر كل من: هناء خير الدين : انعكاسات دورة أوروقواي على الدول العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، دارالمستقبل العربي، 1996، ص112.
- Serstic and ICDT :Uruguay round of trade negotiation, apreliminary assessment, Journal of economic cooperation among islamic countries ,april 1994, PP18,19
- ²⁵- أنظر كل من :- عبد الفتاح جبايلي : أثر دورة أوروقواي على الاقتصاديات العربية، المؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين، القاهرة 21 و 23 ديسمبر 1995، ص ص 26 - 27 .
- هناء خير الدين : ، مرجع سابق، ص 112
- ²⁶-أنظر: المرجع السابق، ص 113.
- ²⁷-للمزيد من التفاصيل راجع :
- Grinwad. N: Op.cit. P192
- سعيد النجار : اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت، 1995، ص 45.
- ²⁸ -أنظر: سامي فهمي، مرجع سابق، ص 83 - هناء خير الدين: مرجع سابق، ص114
- ²⁹- قطاع الشؤون الاقتصادية : السوق الأوروبية المشتركة وتجارة مصر الزراعية الخارجية في ظل اتفاقية الجات، وزارة الزراعة المصرية، 1995، ص 143
- ³⁰- أنظر كل من : - مرجع سابق، ص 41 - سامي فهمي : ، مرجع سابق، ص 84
- ³¹- أنظر: أسامة المجذوب: مرجع سابق، ص 41 - سامي فهمي: مرجع سابق، ص 84.
- ³² - أنظر سامي فهمي : مرجع سابق، ص 85.
- الوثيقة الختامية لجولة أوروقواي الترجمة العربية (مراكش) أبريل 1994، ص 85
- ³³- أنظر - سامي فهمي: المرجع السابق، ص 85 - عبد الفتاح جبايلي: مرجع سابق، ص 27

- ³⁴ - راجع في هذا الخصوص: سامي فهمي : المرجع السابق، ص 85.
- عادل بشار : اتفاقية الجات والدول النامية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي المجلد الرابع العدد الثاني، سبتمبر 1994 ص ص 80 - 83.
³⁵ - نفس المرجع السابق.
أنظر: سامي فهمي : - المرجع السابق، ص 86. - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : تقييم تأثير جولة أوروغواي على الأسواق الزراعية، الدورة الثامنة والستون، روما، 12 إلى 15 جانفي 1999، ص ص 10 - 11.
³⁶ - حسن خضر : : مرجع سابق ص 117- 118
37- أنظر كل من :- سامي فهمي : المرجع السابق، ص 86
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : تقييم تأثير جولة أوروغواي على الأسواق الزراعية، لجنة مشكلات، السلع، روما، 12 إلى 15 جانفي 1999 ص ص 10 - 11.
38: - حسن خضر: مرجع سابق ص 117- 118
39- أنظر كل من :- شركة الخبراء الدولية المتكاملة، دراسة أثار الجات على مستقبل الاقتصاديات العربية، بدون تاريخ، ص 37. - حسن خضر : المرجع السابق، ص 118
40- س.ع/ العزیز: التجارة العالمية و جات 94، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 96 ص 97
41 - أنظر : حسن خضر : ، مرجع سابق ص ص 115-116.
42 - أنظر : - حسن خضر : مرجع سابق، ص 117 ; Op.cit. P192 : Grinwode.N -